ضحايا الهجـــرة غير الشرعيـــة من قطاع غزة

مـــن المسؤول؟

ورقة موقف

كانون الأول/ديسمبر 2021

للاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين

Palestinian Refugees Portal

تقديم:

لا زال الموت يخطف أرواح العشرات من اللاجئين الفلسطينيين من أبناء قطاع غزة الذين يسعون للوصول إلى البلدان الأوروبية لالتماس اللجوء الإنساني فيها.

أعادت حادثة غرق مركب يقل 11 لاجئاً فلسطينياً قبل وصولهم إلى اليونان يوم 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 قرب الشواطئ التركية، التذكير بعشرات المآسي السابقة التي راح أبناء قطاع غزة ضحية لها كالغرق أو التجمد في الغابات الأوروبية، و الاعتقال والفقدان على هذا الطريق، أو حتى الوقوع كضحية لشبكات الاتجار بالبشر وأعضائهم.

وكما في العديد من الحوادث المماثلة السابقة، شكل الاهتمام الإعلامي الذي أثارته استغاثة الضحايا وشهاداتهم موضعاً للتعاطف، وتقدم جهات فلسطينية مسؤولة للقيام بأدوار للتعامل مع آثار الحادثة، ذلك دون التعامل الجاد مع عواملها، أو حتى الذهاب للتعامل مع عشرات من الحالات المماثلة والمؤهلة لإنتاج كوارث مشابهة.

إن التعامل المستمر مع سياق ينتج الموت والهلاك على نحو مستدام كما لو كان حادثاً عرضياً، أو تأثيراً جانبياً، لا ينبع من جهل غير مقصود بأبعاد هذا السياق و مخاطره، بل يشكل لازمةً تحكمُ إدارةَ السياسات الرسمية والمؤسسية فلسطينياً، بل ويتجاوز هذه المؤسسات ليصل لتعامل المؤسسات الإعلامية والبحثية والحقوقية تجاه هذا النزيف المستمر، فلا يمكن وصف السياسات القائمة إلا بكونها تعتيماً وتجاهلاً مستمراً، وتعاملاً موسمياً طارئاً مع عواطف الجمهور.

يرى بوابة اللاجئين الفلسطينيين أن واجبه هو الانحياز لا للضحايا الحاليين فحسب، بل لكل أولئك الضحايا المحتملين من اللاجئين الفلسطينيين الهاربين من مخيمات الشتات أو قطاع غزة، الذين تلقي بهم العوامل النشطة للتهجير الى هذه المهالك، وهو ما يستدعي الإشارة لأوجه التقصير والقصور التي تسمح باستمرار المأساة، والعوامل الكارثية التي تنتج التهجير، وتلك الممارسات التي تلتف على حيز المسؤولية من خلال تقاذف الاتهامات.

إن الواجب تجاه أرواح الضحايا، وذويهم، ومجموع اللاجئين المعذبين، والمعرضين لمعايشة ظروف مميتة وغير إنسانية، و لتهميش يغطيه تعتيم ممنهج، هو الوقوف أمام المسؤوليات والإشارة إلى أصحابها وتحميلهم نصيبهم من المسؤوليات.

الحقائق والتعتيم:

تتوافر معطيات وتقديرات حول معاناة أهالي قطاع غزة وغالبية سكانه من اللاجئين الفلسطينيين، ولكن فيما يتعلق بالهجرة المستمرة لأعداد ضخمة من هذا المجموع لا تحظى بتغطية تذكر، حيث تغيب أي أرقام رسمية تقدر أعداد المهاجرين من قطاع غزة سواء كمجموع كلي و سنوي، وكذلك تغيب الأرقام المتعلقة بأعداد الضحايا الذين سقطوا خلال محاولتهم الهجرة.

هذه الفجوة في المعطيات والمعلومات، ناتجة بالأساس عن غياب النية بمتابعة هذه الملف وتوفير موارد بحثية أو إحصائية بشأنهم، ورغم خطورة ما يحدث لا زلنا حتى اللحظة لا نجد جهة أو هيئة فلسطينية مختصة بمتابعة هذا الملف ولو على الصعيد المعلوماتي فحسب، وتقتصر الأرقام

المتوافرة في هذا الجانب على تلك المطروحة من مصادر "إسرائيلية" تم تقديمها في إطار الدعاية الإعلامية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، حيث تحدثت بعض هذه الأرقام في العام 2018 عن وجود أكثر من 36 ألف فلسطيني قد هاجروا من قطاع غزة في ذلك العام، فيما تشير أرقام أخرى رسمية أعاد إعلانها رئيس الحكومة الفلسطينية محمد اشتية، أن عدد من وصلوا بلجيكا لوحدها بين عامي 2013 - 2018 هو 22 ألفاً من أبناء قطاع غزة.

لم يتوفر أي إحصاء للمهاجرين سواء كانوا بطرق شرعية أو غير شرعية من غزة، أو حتى تقديرات رسمية، لكن بيانات الهيئة العامة للمعابر والحدود تشير إلى أن "أكثر من 74 ألف مواطن تمكنوا من السفر خارج قطاع غزة عبر معبر رفح منذ بداية العام الحالي، فيما عاد منهم 57 ألفاً فقط، وبقي خارج القطاع نحو 17 ألفاً".

لجوء الغزيين للهجرة غير الشرعية عبر قوارب الموت وطرق التهريب البحرية، تصاعد منذ العدوان الصهيوني على قطاع غزة عام 2014، ومعه بدأت سلسلة طويلة من حوادث الغرق التي أودت بحياة الكثير منهم فيما

فقد عدد آخر، بجانب تعرضهم للموت والفقدان في بعض المسالك البرية عند الحدود التركية أو على الحدود بين المغرب وإسبانيا، فكانت حادثتا الغرق قبالة السواحل الليبية 2014 و2015، وحوادث الغرق المتكررة في المياه الفاصلة بين تركيا واليونان، والتي شكلت هزات موسمية لستار التجاهل المستمر في تغطية هذه المآسي، ومع ذلك لم يتجاوز الاهتمام الرسمي أو المؤسسي حدود التضامن مع الضحايا المباشرين وذويهم والإسهام جزئياً في مساعدتهم من خلال بعض سفارات السلطة الفلسطينية.

رغم هذه الحوادث المتكررة وما استجرته من تعاطف، لا زال عشرات الفلسطينيين يتعرضون شهرياً للموت أو الاعتقال أو الفقدان أو حتى الوقوع كضحايا ورهائن لشبكات هجرة غير شرعية، خلال رحلات التهريب عبر طرق الهجرة غير الشرعية، وآخرهم ضحايا قارب الموت الأخير قبالة شواطئ مدينة "بودروم" التركية.

إنتاج التهجير:

يسكن في قطاع غزة أكثر من مليوني فلسطيني، معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين، ما يجعل القطاع أقرب لمخيم لاجئين كبير، يتعرض على نحو يومي لأعمال القتل والتدمير التي حولته لمكان غير صالح للحياة الآدمية حسبما تشير عدد من التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة.

وإلى جانب العدوان العسكري الصهيوني المتكرر، يلعب الحصار دوراً أساسياً في مفاقمة معاناة الغزيين، وإذ تقر عدد من المؤسسات الدولية بينها الأمم المتحدة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" بكون الحصار أداة عقاب جماعي ضد الغزيين، فإنها تشارك بأشكال متفاوتة في تثبيت هذا الحصار وإدارة بعض منظوماته الفرعية، وهو ما قاد الى وضع بات فيه حوالي 80% من الغزيين يعتمدون في حياتهم على المساعدات الخارجية، بينهم مليون يقتاتون على مساعدات غذائية طارئة تقدمها "أونروا"، و95 % من السكان لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب النقية، ويعاني معظم السكان من عدم القدرة على الوصول للعلاج اللائق أو المواد الغذائية الأساسية.

أوصلت سياسات حصار القطاع لهذا التردي الاقتصادي، فيما تكفلت الهجمات العسكرية الصهيونية المستمرة في تدمير البنى التحتية، ولا زالت العقوبات المفروضة من السلطة الفلسطينية على القطاع وحالة الانقسام تشكلان أداة إضافية لحرمان الغزيين من الوظائف العامة في السلطة الفلسطينية والمشاريع التنموية، هذا بجانب ما أحدثته السياسات الاقتصادية التي اتخذتها السلطات في قطاع غزة والتي ساهمت بشكل كبير في زيادة حالة اللامساواة في توزيع الموارد وزادت من تقويض القدرات الاقتصادية لشريحة واسعة من الغزيين.

البطالة المستشرية والتي تتجاوز نسبتها 50% والفقر الذي يطال حوالي 80% منهم بما في ذلك أولئك العاملين بأجور زهيدة دون الحد الأدنى اللازم لإعاشتهم، بجانب الظروف الخانقة والأخطار المتعددة، وغياب الأمل من أي أفق يُخرج الغزيين من هذه الحالة، كل ذل يدفع عشرات الآلاف لمغادرة القطاع بغير رجعة سنوياً، ويلقي بهم لطرق التهريب والهجرة غير الشرعية.

إزالة شبكة الأمان:

بالتأكيد تحمل الهجرة غير الشرعية مخاطر كبيرة على المهاجرين في ظروفها الاعتيادية، وهو ما يفترض أن تعمل الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بجانب الهيئات المحلية والمنظمات الأهلية على معالجته والحد من المخاطر التي تحف برحلات الهجرة غير الشرعية مع التركيز على حماية الأرواح وتوفير ممرات آمنة للاجئين تمكنهم من التماس اللجوء والنظر في طلباتهم بشكل ملائم.

هذا الوضع لا يعتبر اليوم متاحاً بالنسبة للاجئين من قطاع غزة أو غيرهم من بقية بلدان الشرق الاوسط وإفريقيا، فالبداية من البلدان التي تشكل ممراً للهجرة مثل تركيا والمغرب وليبيا ومصر، والتي يقع فيها اللاجئون ضحية مخاطر شتى من بينها شبكات الاتجار بالبشر، بجانب السجون التي تنتظرهم في حالة إلقاء القبض عليهم خلال محاولاتهم للمرور نحو البلدان الأوروبية، وليس انتهاءً بإجراءات الترحيل، ذلك دون ادنى اعتبار لحق هؤلاء في التماس اللجوء الإنساني في بلدان أخرى باعتباره حقاً إنسانياً معترفاً به دولياً، خصوصاً أن عدداً من دول الممر هذه لا تمنح اللجوء الإنساني.

فيما تمثل السياسات الأوروبية الهادفة لمكافحة اللاجئين غطاء للممارسات التي تتم بحقهم في بلدان الممر، بجانب تلك الأعمال والانتهاكات الوحشية التي ترتكبها قوات خفر السواحل وحرس الحدود التابعين لعدد من البلدان الأوروبية، والتي تشمل إغراق قوارب الناجين ومنع انتشالهم، أو الاعتداء عليهم بالضرب والسجن، وحتى إطلاق النار عليهم بشكل مباشر، وصولاً إلى قتلهم وهو ما أثبتته العديد من التحقيقات والتسجيلات المصورة.

مؤخراً باتت السياسات الأوروبية تهدف بشكل واضح لتحويل عملية الهجرة إلى طريق مميت من خلال اتجاه عدد من الدول الاوروبية لملاحقة النشطاء والمنظمات الناشطة في إنقاذ اللاجئين من الغرق والهلاك، – محاكمات عدة تشهدها اليونان وإيطاليا على وجه الخصوص تتم لهذه الأسباب– وتجريم لمنظمات لعبت أدواراً مهمة في إنقاذ أرواح آلاف من اللاجئين منذ العام 2015، أبرزها منظمتا " المركز الدولي للاستجابة للطوارئ" والتي تنشط على الحدود اليونانية وفي مياهها الإقليمية، ومنظمة "يوجيند ريتيت" التي ينشط متطوعوها على السواحل الإيطالية.

هذه الممارسات وعدم وجود رادع لها باتت تشكل أداة تهدف لمنع الهجرة من خلال زيادة المخاطر المميتة المسلطة على المهاجرين واللاجئين، ولا زالت الانتقادات الموجهة لها من قبل المنظمات الدولية والهيئات الأممية والحقوقية لا ترقى لمرتبة تفعيل إجراءات للمحاسبة الجادة، ناهيك عن استمرار صمت الدول التي ينتمي لها هؤلاء اللاجئون عن الجرائم المرتكبة من قبل السلطات الأوروبية، بل وتساهم بعض هذه الدول في إجراءات مكملة لهذه الممارسات.

خلاصة:

التجاهل المستمر والتواطؤ بأشكاله المختلفة، من قبل مختلف الأطراف ذات الصلة والتي تقع عليها مسؤوليات متفاوتة تجاه اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة وعموم سكانه، يخلق ظروفاً تدفع أعداداً متزايدة من سكان القطاع لمسالك الهجرة قسراً، عبر دروب محفوفة بالمخاطر وسبل التضييق ما يصنع حوادث ومآسي الموت.

لا إجراءات مطروحة أو استعداداً لمعالجة وضع آلاف من أبناء القطاع لا زالوا عالقين في دول "العبور" أو على التخوم الحدودية والبحرية لدول

مختلفة، أو في ظروف احتجاز لا إنساني في معسكرات اللجوء الأوروبي، ولا معالجة لوضع عموم الغزيين تمنحهم فرصة للبقاء في موطنهم، هذه هي مدخلات المأساة لذلك لا يمكن النظر للتفجع على مخرجاتها المآساوية من قبل السلطات الرسمية والجهات ذات المسؤولية باعتباره معالجة جادة أو محاولة لوقفها.

تتحمل الجهات الشريكة في حصار غزة، والاحتلال المعتدي عليه، المسؤولية الرئيسية في هذه المأساة، وكذلك الهيئات والجهات الدولية والفلسطينية ذات الصلة بالوضع الحالي في قطاع غزة، السلطة الفلسطينية وحكومة حركة حماس في قطاع غزة، والأمم المتحدة، وذراعها المختص بشأن اللاجئين الأونروا، فأي من هذه الجهات لا يقر حتى اللحظة بمسؤوليته عما يحيط بأهالي قطاع غزة.

وحتى اللحظة لا تتعامل أي جهة فلسطينية رسمية باعتبارها مسؤولة ولو جزئيا عن هذه الكوارث المستمرة، كما لم يتم تشكيل أو استحداث لجنة أو هيئة لمتابعتها، أو حتى تحديد سياسة وطنية للتعامل معها والحد من تداعياتها الكارثية ناهيك عن التعامل مع عوامل التهجير وتفكيكها.

تتمتع الجهات الرسمية الفلسطينية بعلاقات مميزة مع معظم الدول التي تقع هذه الحوادث على أراضيها أو في مياهها الإقليمية، ومع ذلك لا زالت الإجراءات المميتة التي تستحدثها هذه الدول على طريق وصول اللاجئين ليست على طاولة البحث بين السلطات الفلسطينية وأي من هذه الدول، وغالباً ما تقتصر المعالجات على البحث عن مصير المفقودين واسترداد الجثامين في بعض الحالات التي ينشط فيها ضغط إعلامي وجماهيري.

ذات التقصير هو السمة الملازمة لموقف "أونروا" فالوكالة الأممية المسؤولة عن إغاثة وتشغيل اللاجئين، لا تمارس أي قدر من المتابعة لمصائر اللاجئين المغادرين لقطاع غزة على طريق الهجرة غير الشرعية، هذا بجانب دور سياسات تقليص الموازنات والبرامج بما يقود إليه من انهيار لقطاعات الخدمات والإغاثة، ومراكمة لعوامل المعاناة التي تضاف لمجمل المشهد المأساوي في قطاع غزة. فيما المؤسسات الدولية ومن بينها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تتعامل مع هذا الملف كجزء من سياقات عملها تجاه عموم اللاجئين والمهاجرين، وهي سياقات محكومة

بتوافقاتها مع الدول الأوروبية المعنية باستقبال اللاجئين أو دول المعبر التي تمر منها مسالك الهجرة غير الشرعية.

توصيات

- يجب أن يكون هناك استعداد المستوى السياسي الفلسطيني لتحمل مسؤولياته عما حدث من مآسي دون موارية أو تهرب، فلا إمكانية لإدارة سياسة إنقاذ وعلاج على قاعدة التنصل من المسؤوليات، ومعالجة هذه الأزمة لا يمكن دون إنهاء دور السلطة الفلسطينية في تغطية الحصار وفرض العقوبات، وكذلك معالجة كوارث إدارة الملف الاقتصادي والمعيشي من قبل حكومة حركة حماس في قطاع غزة والتي فاقمت أعباء الحصار على سكان القطاع، بجانب مثالب صراع وانقسام الطرفين.
- التحرك العاجل من قبل الخارجية الفلسطينية وسفاراتها، ودائرة شؤون اللاجئين، لمتابعة حالات العالقين في دول العبور أو في معسكرات اللاجئين الأوروبية، أو أولئك المهددين بالمخاطر في الغابات والمدن الحدودية والتخوم الساحلية.

- التحرصك السياسي من قبل وزارة الخارجية الفلسطينية، تجاه الحكومات التركية واليونانية والمغربية، على وجه الخصوص، بشأن ضرورة مكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر التي يقع اللاجئون الفلسطينيزن وغيرهم كضحايا لها، خصوصا في ظل وجود شبكات تستهدف بالأساس لاستقطاب اللاجئين الفلسطينيين.
- تشكيل هيئة وطنية جامعة للأطراف السياسية الرئيسية الممسكة بموقع القرار، والمؤسسات الحقوقية والأهلية ذات الصلة بالأطراف المعنية خارجياُ ودولياً، على أن تعطى تفويضاً وصلاحيات ملائمة لمتابعة هذا الملف.
- ضرورة التحرك فلسطينياً لتحميل الأمم المتحدة مسؤولياتها سياسياً وحقوقياً عن ظروف حياة الغزيين في ظل الحصار، وعن تقصيرها تجاه حقوقهم كمهاجرين وطالبي لجوء في وجه تلك الانتهاكات التي يتعرضون لها من دول المعبر أو دول الاستقبال.
- التحرك سياسياً وحقوقياً في ملف حصار قطاع غزة، بمطلب فلسطيني جامع تجاه الدول العربية والمجتمع الدولي، لوقف وإنهاء

الحصار، بما يشمل إصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة وآخر من جامعة الدول العربية بهذا الشأن، وتجميع كتلة عربية ضاغطة على أطراف الحصار.